ثلاث شخصيات «معنية» تحدثت إلى «الراي» عن الملف الأكثر اشتعالاً

لبنان بين القرار الظني لبلمار و... القرائن الظنية لنصر الله

بيروت - من ريتا فرج

... إنها «استراحة المحارب». هكذا تبدو «هدنة رمضان» اللبنانية التي أملتها الزيارة المزدوجة للعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز والرئيس السوري بشار الأسد كـ «وقت مستقطع» بين «حربين»، والسبب الصراع الصاخب حول الموقف من المحكمة الدولية في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري وقرارها الظني الذي «يشاع» بأنه سيوجه أصابع الاتهام إلى عناصر من «حزب الله» متورطة في اغتيال الحريري.

وفي استراحة المحارب تكثر الأسئلة عن السيناريوات المأسوية أو السوداوية أو حتى «الخيالية» التي يتزايد الحديث عنها في بيروت، في ملاقاة القرار الظني للمحكمة، والذي استبقه الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله بطرح «قرائن ظنية» تتهم إسرائيل باغتيال الحريري - الأب، وهو الأمر الذي كان محور سجال سياسي وقانوني، إلى جانب مسائل أخرى تتصل بملف المحكمة ومن بينها ما يسمى «الشهود الزور».

«قرائن نصرالله» حملت أكثر من مضمون سياسي وقانوني، وتوقع البعض أن تؤدي إلى تغيير مسار التحقيق أو تأخيره على النحو الذي يؤدي إلى تأجيل القرار الظني، في الوقت الذي رأى البعض الآخر أن معطيات «حزب الله» هي مجرد «تحليل سياسي» في إطار معركة «رأي عام» يراد منها التحريض على المحكمة الدولية ليس إلا.

لبنان بين القرائن الظنية لنصرالله والقرار الظني المرتقب للقاضي الدولي دانيال بلمار... عنوان لملف التقت عبره «الراي» ثلاث شخصيات «معنية»: منسق الأمانة العامة لتحالف «14 مارس» النائب السابق فارس سعيد، الرئيس السابق لـ «حزب الكتائب» الوزير السابق كريم بقرادوني، وأستاذ القانون الدولي الدكتور فادي فاضل.

فارس سعيد: «حزب الله» يهددنا بالترويج لـ... «العدالة المتفجرة»

شدد الدكتور فارس سعيّد على أهمية الخطوة التي اتخذها «حزب الله» بتسليمه «معطيات نصرالله» إلى القضاء اللبناني، متسائلاً «لماذا قدم قرائنه طالما أنه لا يعترف بشرعية المحكمة الدولية». وموضحاً أن «قرائن حزب الله» لم تقنع أحداً، معتبراً أن «إطلالات السيد نصر الله هي التي ستحول البلاد إلى الفتنة».

< بداية ما رأيك في الخطوة التي قام بها «حزب الله» بتسليمه «قرائن نصرالله» إلى القضاء اللبناني؟

- هذه هي الوسيلة السليمة التي يجب أن يتعاطى بها «حزب الله» مع المحكمة الدولية، تسليمه المعلومات للقضاء اللبناني يحمل أسئلة كثيرة، فهو يقوم بالشيء ونقيضه، يصف المحكمة بأنها إسرائيلية، ويتعامل معها عبر المدعي العام اللبناني. ما قام به خطوة ايجابية في اتجاه المحكمة الدولية، وهو في مرحلة سابقة حاول تهديد اللبنانيين، تحت شعار أن العدالة ستؤدي إلى الفتنة، واليوم اسأله لماذا قدم قرائنه طالما أنه لا يعترف بشرعية المحكمة، ويحاول إسقاط شرعيتها، عبر سيناريوات مختلفة بالتهديد والوعيد.

< ما قراءتك للمعطيات التي تقدم بها السيد نصر الله في المؤتمر الصحافي، وهل أثبتت تورط إسرائيل في اغتيال الرئيس رفيق الحريري؟

- لم يستطع «حزب الله» إقناع أحد من اللبنانيين بالقرائن التي تقدم بها، وهو يحاول وضع الرأي العام أمام المعادلة التالية، السلم الأهلي مقابل العدالة، ونحن نرد عليه بأن حجر الزاوية للسلم الأهلي لا يمكن أن يمر إلاّ من خلال المحكمة الدولية. «حزب الله» يحاول وضع العدالة تحت عنوان الفتنة، وفي رأينا أن العدالة تبعد الفتنة، والإطاحة بالعدالة تقربها، ونحن لا نستبعد أحدا، في مسألة التورط في عملية اغتيال الرئيس الحريري، وننتظر القرار الظني الذي قد يتهم إسرائيل أو سورية أو «حزب الله» أو «القاعدة» أو أي طرف آخر، لا يمكننا التكهن، وبناء الفرضيات. لكن المهم من كل ذلك أن «حزب الله» يريد القضاء على العدالة من بوابة الفتنة، ولا أدري ما اعتباراته السياسية؟ خصوصاً أنه عاجزٌ من الناحية القانونية، ويسعى بكل قوته إلى إقناع الآخرين بأنه قادر على قلب المعادلة السياسية، وتثبيت الأمن الأهلي أو تفجيره في أي لحظة كما حدث في السابع من مايو عام 2008.

< كيف قرأت تعاطي الرئيس سعد الحريري مع القرائن التي تقدم بها السيد نصر الله؟ وهل الاجتماع الذي عقد بينه وبين أحد قيادي «حزب الله» يعتبر خطوة نوعية؟

- سعد الحريري ليس مخولاً أن يبحث في القرائن أو المعلومات التي تقدم بها «حزب الله»، الجهة الوحيدة المخولة هي المحكمة الدولية، وكان من المفترض أن يقدم الأمين العام لـ «حزب الله» ما يمتلكه من معطيات إلى لجنة التحقيق الدولية قبل هذه الفترة بكثير. المحكمة أنشأت من أجل العدالة، وهي نتاج رحلة طويلة، متوجة بالشهادة. الحزب وعبر التهديد يسعى لتشويه صورة المحكمة الدولية من بوابة الفتنة، وعبر الضغط علينا، ونحن نقول له اننا نرفض هذا التهديد، لا أحد في إمكانه أن يبطل هيئة قضائية دولية بهذا المستوى. المحكمة قبل التحقيق مع بعض القيادات من «حزب الله» كانت مادة استقرار، واليوم يتم تحويلها مادة للفتنة، والأمين العام لـ «حزب الله» هو من يدفع البلاد عبر إطلالاته المتكررة إلى الفتنة الداخلية.

< هل التموضع الذي اتخذه وليد جنبلاط

فارس سعيد

> حجر الزاوية للسلم الأهلي لا يمكن أن يمر إلا من خلال المحكمة الدولية

وما قاله بعيد زيارته الأخيرة لدمشق قد يضغط في نزع شرعية المحكمة، وما تفسيركم للقائه الأخير مع جيفري فيلتمان في فرنسا؟

- وليد جنبلاط من العام 2009 جدد علاقته مع «حزب الله» وسورية، وفي الوقت نفسه لا يريد قطع شعرة معاوية مع الولايات المتحدة، ونحن نتمنى له أن يتقن الرقص على الحبل المشدود، بعد أن بات جزءاً من الفريق السوري - الإيراني في لبنان. ولكن الحبل المشدود تحت ذريعة الوسطية هو الأخطر، والمرحلة تقتضي التوازن، ولا أعلم إلى أي مدى سينجح في إتقان لعبة الحبال المشدودة والمواءمة بين الطرفين، أي بين واشنطن وحلفائه أي «حزب الله» وسورية وإيران، وأعتقد أن جنبلاط لا يلعب ورقة سياسية محددة له مسبقاً، علماً أن الكثيرين يراهنون عليه في قلب المعادلة السياسية، وفي رأيي أنه يسعى إلى حيازة بوليصة تأمين من الجانب السوري - الإيراني والحصول على إشارة عبور إلى الولايات المتحدة.

< إلى أي حد يعمل «حزب الله» على توفير الأرضية السياسية من خلال حلفائه لملاقاة القرار الظني المتوقع صدوره في الأشهر المقبلة؟

- حلفاء «حزب الله» ليسوا في حاجة إلى إقناع، وما يريده الحزب هو إقناع الجمهور اللبناني بأنه صار أسير عدالة متفجرة، تحت شعار السلم مقابل الحقيقة، وهذا المنطق نرفضه، مع الإشارة إلى أن الأوضاع السياسية الراهنة تفتح المجال أمام أي تحولات مباغتة. «حزب الله» يحاول القول لكل اللبنانيين، إذا تمت إدانتي في اغتيال الرئيس الحريري سوف افجر الوضع الأمني، لكنه عاد وفاجأنا بوضع قرائنه في متناول القضاء اللبناني، وهنا أعود لأكرر التناقض في تعامله مع المحكمة، رغم أنه وافق عليها خلال جلسات الحوار، ووافق عليها في البيان الوزاري.

< هل شكل الكلام التهديدي الذي أدلى بها رئيس «تيار التوحيد» وئام وهاب مؤشراً لبداية تحول سياسي مفاجئ لملاقاة القرار الظني؟

- «حزب الله» يريد كسب المعركة السياسية، بعد عجزه عن كسب المعركة القانونية، وهو يدرك جيداً أنه غير قادر على التأثير في المحكمة الدولية، لهذا يسعى لتحويل معركته نحو الداخل، بإقناع اللبنانيين، بأن المحكمة باطلة، ومسيّسة، وبأنه الحزب الذي لا يجوز المساس به، لأنه حزب مقاوم. «حزب الله» يحاول التعويض عن خسارته القانونية بالرهانات السياسية والأمنية.

< لو صحّت التسريبات القائلة بتورط «عناصر غير منضبطة» في «حزب الله» في اغتيال الحريري هل يمكن أن تتحمل الأطراف السياسية في لبنان الفتنة الشيعية - السنية؟ وهل هذه الأطراف نفسها قادرة على ضبط الشارع المعبّأ منذ عام 2005؟

- تظهير المحكمة تعني الشيعة والسنة، يهدف إلى إخراج المسيحيين من المطالبة بالعدالة. مفهوم العدالة يعني جميع اللبنانيين باختلاف طوائفهم، وعلى رأسهم المسيحيون. والفتنة التي يتمّ الترويج لها لا ترتبط بالمحكمة، بل هي نتاج الأحداث السابقة التي وقعت في السابع من مايو 2008، فهذه المحطة الخطيرة هي التي أسست للفتنة المذهبية. وحين يقول السيد نصر الله لسعد الحريري انك وليّ الدم، فكل ذوي الشهداء الذين سقطوا هم أولياء الدم، غسان تويني هو ولي الدم، أمين جميل هو ولي الدم، والمحكمة بهذا المعنى لا ترتبط فقط بالسنّة، ولا أعلم لماذا يتم تظهيرها على هذا النحو؟

كريم بقرادوني: براعة الأسد أبعدت حبل المحكمة عن رقبة سورية

أكد كريم بقرادوني أن المحكمة الدولية غايتها تنفيذ الفصل الأخير من القرار 1559، مشيراً إلى أهمية قرائن «حزب الله» لجهة التركيز على ملف شهود الزور واعتراف العملاء. لافتاً إلى أن المحكمة أصبحت جزءاً من الصراع السياسي الداخلي والإقليمي، وقال: «إذا صدر القرار الظني في الأشهر المقبلة ستكون تأثيراته إقليمية، لهذا تقوم سورية بدور التهدئة لمنع الانفجار».

< قرائن «حزب الله» أثارت جدلاً سياسياً وقانونياً واسعاً. ما هي قراءتك القانونية للمعطيات التي تقدم بها الحزب؟

- للمرة الأولى، تطرح القرائن، فرضية إسرائيل في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأهمية هذه القرائن أنها تفتح طريقاً جديداً، قد يؤثر في مسار التحقيق، إذا أخذته المحكمة الدولية في عين الاعتبار. وطبعاً لا يمكن تجاهل هذه القرائن في أي قرار ظني، وأهميتها الأساسية تقوم على وجود شهود الزور. ومن المعروف أن هؤلاء عملوا على تضليل التحقيق، وتالياً لابد من معرفة من دفعهم، ومن وراءهم. بناءً على ذلك، شكلت القرائن محطة مهمة، خصوصاً أن الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله طرح ثلاث مسائل مفصلية، الأولى، قرينة شهود الزور، وهي قرينة ثابتة، وحاسمة؛ الثانية، اعتراف العملاء وهي قرينة ثابتة وحاسمة، والثالثة، تحليق الطيران الإسرائيلي، وهي تمثل المعطى الأقل حسماً. القرائن ليست كلها في المستوى نفسه، والأهم فيها شهود الزور واعترافات العملاء.

هل يرتبط الجدل السياسي حول القرائن بوجود شرخ بين القوى السياسية، وما هي حدوده الإقليمية؟

- تحولت القرائن إلى صراع سياسي، ودخلت كجزء من الانقسام الداخلي، فريق يريد اتهام سورية أو «حزب الله»، وهو ضد طرح السيد نصر الله، وفريق يريد تبرئة سورية و«حزب الله» وتالياً اتهام إسرائيل. الانقسام السياسي هو الذي يطغى على المواقف من المحكمة الدولية، وباتت هذه المحكمة جزءاً من اللعبة السياسية اللبنانية. أما بالنسبة إلى الجانب الإقليمي، فلا شك أن مسار التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الحريري يطغى عليه التجاذب الإقليمي أيضاً، والقرار الظني إذا صدر في الأشهر المقبلة ستكون تأثيراته إقليمية، والدليل على ذلك أن سورية تقوم بدور التهدئة لمنع الانفجار، خصوصاً ونحن أمام احتمال أن تشن إسرائيل حرباً على لبنان، فتستغل القرار الظني لتقوم بعملية عسكرية تحت شعار نزع سلاح «حزب الله» أو الاقتصاص منه، وعليه لا مصلحة عربية بأن يتحول القرار الظني إلى استغلال إسرائيلي.

< دمشق اليوم عادت بقوة إلى الملف اللبناني من بوابة المحكمة الدولية وقضايا أخرى. ما تفسيركم للموقف السوري من القرار الظني المتوقع صدوره؟ وهل يملك النظام السوري الورقة الأقوى في معادلة المحكمة الدولية؟

- الموقف السوري كان في غاية البراعة تجاه المحكمة الدولية، فقد أكد الرئيس بشار الأسد مسبقاً، أنه في حال جرى اتهام أي مواطن سوري في هذه الجريمة، سينفذ فيه حكم الإعدام، وتالياً حسم الموضوع من القرار الظني، وأبعد بذلك حبل المحكمة عن رقبة سورية، بعد أن جرت محاولات لربط سورية بحبل المحكمة. وبمعزل عن المحكمة، استعادت دمشق نفوذها السياسي الذي كانت تتمتع به في لبنان قبل عام 2005، مع فارق أساسي أن نفوذها كان مرتبطاً بوجود جيشها، أما اليوم صار نفوذها مستقلا عن جيشها. بمعنى أن سورية هي أقوى الأطراف الإقليمية في المعادلة اللبنانية، لأن نفوذها السياسي ما عاد رهينة قوتها العسكرية.

< إثارة ملف شهود الزور من قبل قوى «8 مارس» تلقفته الحكومة في شكل ايجابي. هل وزارة العدل قادرة على خوض هذا الملف حتى نهايته بسبب مؤثرات العامل السياسي؟

- إثارة ملف شهود الزور هو ردّ على التسريبات التي حملّت سورية و«حزب الله» مسؤولية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وخصوصاً أن إطلاق سراح الضباط الأربعة هو الذي أظهر أن شهود الزور كانوا وراء توقيفهم، والمحكمة الدولية أكدت أنها أطلقت سراحهم لأن أحد الشهود بدل إفادته. وتالياً ليست قوى «8 مارس» هي التي طرحت موضوع شهود الزور، المحكمة الدولية هي التي طرحته، والمحكمة تعرف من هم هؤلاء، وهناك معلومات بأن عددهم ستة، وأن بينهم هسام هسام، وعلى القضاء اللبناني إذا أراد متابعة هذا الملف، التعرف على محتوى شهادتهم. أما القرار الذي اتخذ من مجلس الوزراء بتكليف وزير العدل تقديم تقرير حول هذا الملف، فهذا أمر طبيعي، ولكن وضع اليد يتطلب معرفة المضمون. من الناحية القضائية الدولية لا يمكن تجاهل ملف شهود الزور أو تغطيتهم، ولا يمكن التساهل بهذا الموضوع إذا أردنا الوصول إلى الحقيقة. الأميركيون اليوم، يريدون تشويه صورة «حزب الله» بأي وسيلة، هناك مصلحة أميركية بضرب صورة الحزب، وقد يكون الشهود الزور طرفاً في هذه القضية، وبالتالي باتت المحكمة الدولية لعبة سياسية إقليمية وجزءا من الصراع في المنطقة.

< هل توافق وليد جنبلاط قوله إن المحكمة الدولية مرتبطة سياسياً بالقرار 1559 لجهة تجريد «حزب الله» من صدقيته بعد أن عجزت الحرب الإسرائيلية عن كسر قدرته العسكرية؟

- أعتقد أن المحكمة الدولية هي الفصل الأخير من القرار 1559، الذي تضمن ثلاث مسائل: الأولى، عدم التمديد للرئيس السابق إميل لحود، غير أن هذا الأمر لم يحدث؛ والثانية، انسحاب الجيش السوري من لبنان، وهذا ما حدث؛ أما الثالثة، تتعلق بنزع سلاح «حزب الله»، والمحكمة الغاية منها تنفيذ النقطة الثالثة من القرار 1559، وليس هناك تفسير آخر لما حدث ما بين صدور هذا القرار حتى الآن. وجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري غايتها النهائية تطبيق القرار 1559.

كريم بقرادوني

> مسار التحقيق في جريمة اغتيال الحريري يطغى عليه التجاذب الإقليمي

فادي فاضل: المحكمة محصّنة ضد التسييس ونصرالله قدّم لها خدمة مهمة

أكد الدكتور فادي فاضل أن قرائن «حزب الله» تمثل خارطة طريق أولية حول مدى تورط إسرائيل ودوافعها في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، مشيراً إلى أن القانون الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، يلزم المدعي العام بطلب أي معلومات لها علاقة بالتحقيق. ورأى أن الأمين العام لـ «حزب الله» قام بتقديم خدمة مهمة للمحكمة الدولية مستبعداً خضوع المحكمة للتسييس بسبب «عدم وجود صلة مباشرة بين عمل المحكمة ومجلس الأمن الدولي».

< إلى أي مدى يمكن اعتبار المعطيات التي تقدم بها «حزب الله» بمثابة القرينة القانونية؟

- القرائن التي تقدم بها السيد حسن نصر الله حول جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، علماً بجريمة اغتيال الحريري، بأن الحكومة اللبنانية ليس لها صلاحيات في التدخل بسير عمل المحكمة، لأنها أصبحت هيئة مستقلة، وتالياً فإن كل الصلاحيات القانونية مرتبطة حصراً بالمحكمة. ومن واجبات المدعي العام دانييل بلمار أن يأخذ القرائن التي تقدم بها السيد نصر الله ويضعها في مجريات التحقيق الدولي، وهي تساعده في عمله. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل هي المرة الأولى التي ينظر فيها المدعي العام بفرضية تورط إسرائيل في الجريمة؟ وإذا كانت لجنة التحقيق استبعدت هذه الفرضية، في رأيي فإن هذه المسألة مثيرة للاستغراب، على اعتبار أن بعض الدول في المنطقة أجرى التحقيق معها باستثناء إسرائيل، والمعطيات التي أدلى بها نصر الله قد تساعد التحقيق، ولكن السرية التي يحوط بها عمل المحكمة الدولية وأجهزتها لا تسمح لنا بتوقع النتائج إلاّ بعد صدور القرار الظني. ولا شك أن الجدية والمهنية هي عنوان عمل المحكمة، والشيء المؤكد أيضاً، أن هذه القرائن ستدخل ضمن سياق التحقيق، مما يؤدي إلى تشكيل أدلة جديدة، في موازاة قرائن أخرى.

< هل يعني ذلك أن لجنة التحقيق لم تأخذ بالفرضية الإسرائيلية؟

فادي فاضل

> القرائن التي تقدم بها نصر الله أشبه بخارطة طريق

- الإلزامية القانونية الواردة في النظام التأسيسي للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، تلزمها الأخذ بأي معلومات تساعد التحقيق قبل أن يبدأ المدعي العام بعمله على مستوى الادعاء والمحاكمة. إذا كل قرينة وكل علاقة بالجريمة من البديهي الأخذ بها، وفي حال وصلنا إلى المحاكمة ولم يأخذ المدعي العام بقرائن السيد نصر الله، يمكن لجهة الدفاع نقض القرار الظني، على اعتبار أنه يمكن البناء على هذه القرائن لإضعاف الادعاء الدولي، لأنه لم يقم بتحليلها، وعلى هذا الأساس قد يخسر المدعي الدولي المحاكمة. وفي رأيي أن السيد نصر الله قدم خدمة مهمة للمحكمة الدولية.

< التشكيك بالمحكمة الدولية يتزايد بفعل العوامل السياسية في لبنان. في رأيكم هل تجارب المحاكم الدولية تنفي مسألة تسييس المحكمة الخاصة بلبنان؟

- العكس تماماً، تجربة المحاكم السابقة لا سيما في قضيتي يوغسلافيا ورواندا كانت انعكاساً للإرادة السياسية، لا سيما عبر الضغوط التي كانت تمارس على المدعي العام الدولي، في ما يتعلق بعملها وجلب المتهمين. وبالنسبة إلى المحكمة الخاصة بلبنان، أعتقد أنها من غير الممكن أن تخضع للتسيّس، فهناك آليات تحصن المحكمة وتمنع عنها التجاذبات السياسية، ومن أهمها، عدم وجود صلة مباشرة بين عمل المحكمة ومجلس الأمن الدولي، وهذه نقطة مهمة، مما يجعل المحكمة مختلفة عن المحاكم الدولية، إذا ليس هناك علاقة مباشرة بين المحكمة ومجلس الأمن، إنما علاقتها المباشرة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

< طلب المدعي العام الدولي دانييل بلمار الحصول على المعلومات التي تقدم بها السيد نصر الله ألا يعزز ذلك صدقية التحقيق الدولي ويسقط مسألة التسييس؟

- المحكمة الدولية تتعاطى بجدية، وعملها عمل تقني، والحكومة اللبنانية ملزمة بها، فهي قد أنشأت باتفاقية ثنائية بين الحكومة والأمم المتحدة. وبناءً على ما تقدم لا يمكن أن يؤثر أي طرف على سير عملها، أو أن يلزمها بشيء محدد لجهة الصلاحيات المنوطة إليها. أما إذا كانت هناك إرادة عند الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، لاعتبارات سياسية، لتكبيل أداء المحكمة، يمكن أن يحدث غير المتوقع، لكن لا تقارير تشير إلى ضغوطات تمارس عليها، ولا وجود لمناخ سياسي دولي قد يدفع لوضع المحكمة تحت الفصل السابع، وهذه المسألة مهمة جداً.